

## اختلاف الثقة مع الثقات

إن الاختلافات الواردة في المتن أو الإسناد تتفرع أنواعاً متعددة ، لكل نوع اسمه الخاص به ، ومن تلك الاختلافات هو أن يخالف الثقة ثقات آخرين ، مثل هذه المخالفة تختلف ، ربما تكون من ثقة يخالف ثقة آخر ، أو من ثقة يخالف عدداً من الثقات ، وإذا كان المخالف واحداً وليس جمعاً فيشترط فيه أن يكون أوثق ممن حصل فيه الاختلاف ، وهذا النوع من المخالفة يطلق عليه عند علماء المصطلح الشاذ<sup>(1)</sup> ، وهو: أن يخالف الثقة من هو أوثق منه عدداً أو حفظاً .

وهذا التعريف مأخوذ من تعريف الشافعي للشاذ ، فقد روي عن يونس بن عبد الأعلى<sup>(2)</sup> ، قال: قال لي الشافعي -رحمه الله-: « ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره ، إنما الشاذ : أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس »<sup>(3)</sup> .  
والشاذ في اللغة : المنفرد ، يقال : شدَّ يَشُدُّ ويشُدُّ - بضم الشين وكسرهما - أي : انفرد عن الجمهور ، وشدَّ الرجلُ: إذا انفرد عن أصحابه . وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ . ومنه: هو شاذ من القياس، وهذا مما يشذ عن الأصول، وكلمة شاذة... وهكذا<sup>(4)</sup> .

<sup>(1)</sup> انظر في الشاذ : معرفة علوم الحديث : 119 ، ومعرفة أنواع علم الحديث : 68 ، وفي طبعتنا 163 ، وجامع الأصول 177/1 ، والإرشاد 213/1 ، والتقريب : 67 ، وفي طبعتنا : 111 ، والافتتاح : 197 ، والمنهل الروي : 50 ، والخلاصة : 69 ، والموقفية : 42 ، ونظم الفرائد : 361 ، واختصار علوم الحديث : 56 ، والمقنع 165/1 ، وشرح التبصرة والتذكرة 192/1 ، وفي طبعتنا : 246/1 ، ونزهة النظر : 97 ، والمختصر : 124 ، وفتح المغيثة 217/1 ، وألفية السيوطي : 39 ، وشرح السيوطي على ألفية العراقي : 177 ، وفتح الباقي 192/1 ، وفي طبعتنا : 232/1 ، وتوضيح الأفكار 377/1 ، وظفر الأمانى : 356 ، وقواعد التحديث : 130 .

<sup>(2)</sup> هو يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصديقي ، أبو موسى المصري: ثقة فقيه، توفي سنة (264هـ).

<sup>(3)</sup> تهذيب الكمال 211/8-212 ( 7773 ) ، والكاشف 403/2 ( 6471 ) ، والتقريب ( 7907 ) .

<sup>(4)</sup> رواه عن الشافعي: الحاكم في معرفة علوم الحديث: 119 ، والخليلي في الإرشاد 176/1 ، والبيهقي في

معرفة السنن والآثار 81/1-82 ، والخطيب في الكفاية : ( 223 ت ، 141 هـ ) .

<sup>(4)</sup> انظر : الصحاح 565/2 ، وتاج العروس 423/9 .

إذن : الشذوذ هو مخالفة الثقة للأوثق حفظاً أو عدداً ، وهذا هو الذي استقر عليه الاصطلاح <sup>(5)</sup> ، قال الحافظ ابن حجر : « يختار في تفسير الشاذ أنه الذي يخالف رواية من هو أرجح منه » <sup>(6)</sup> .

ثم إن مخالفة الثقة لغيره من الثقات أمر طبيعي إذ إن الرواة يختلفون في مقدار حفظهم وتيقظهم وثبتهم من حين تحملهم الأحاديث عن شيوخهم إلى حين أدائها . وهذه التفاوتات الواردة في الحفظ تجعل الناقد البصير يميز بين الروايات ، ويميز الرواية المختلف فيها من غير المختلف فيها ، والشاذة من المحفوظة ، والمعروفة من المنكرة .

ومن الأمثلة لحديث ثقة خالف في ذلك حديث ثقة أوثق منه :

ما رواه معمر بن راشد <sup>(7)</sup> ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الله بن أبي قتادة <sup>(8)</sup> ،

عن أبيه <sup>(9)</sup> ، قال : « خرجت مع رسول الله ﷺ زمن الحديبية ، فأحرم أصحابي ولم أحرم ، فرأيت حماراً فحملت عليه ، فاصطدته ، فذكرت شأنه لرسول الله ﷺ ،

---

<sup>(5)</sup> وإنما قلنا هكذا ؛ لأن للشاذ تعريفين آخرين ، أولهما : وهو ما ذكر الحاكم النيسابوري - أن الشاذ هو الحديث الذي ينفرد به ثقة من الثقات ، وليس له أصل متابع لذلك الثقة . معرفة علوم الحديث : 119 .  
وثانيهما : وهو ما حكاه الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني من أن الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به . الإرشاد 176/1-177 .

<sup>(6)</sup> النكت على كتاب ابن الصلاح 653/2-654 .

<sup>(7)</sup> تقدمت ترجمته .

<sup>(8)</sup> هو عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري ، المدني : ثقة ، مات سنة خمس وتسعين .

تهذيب الكمال 241/4 ( 3475 ) ، والكاشف 586/1 ( 2915 ) ، والتقريب ( 3538 ) .

<sup>(9)</sup> هو : أبو قتادة الأنصاري ، اسمه الحارث ، ويقال : عمرو أو النعمان ، ابن ربيعي ، بكسر الراء وسكون الموحدة بعدها مهملة ، ابن بُلْدُمة ، بضم الموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة ، السَّلْمِي ، بفتح السين ، المدني ، شهد أحداً وما بعدها .

أسد الغابة 374/5 ، والإصابة 158/4 ، والتقريب ( 8311 ) .

وذكرت أنني لم أكن أحرم ، وأنني إنما اصطدته لك ؟ فأمر النبي ﷺ أصحابه فأكلوا ، ولم يأكل منه حين أخبرته أنني اصطدته له<sup>(10)</sup> .

فهذا الحديث يتبادر إلى ذهن الناظر فيه أول وهلة أنه حديث صحيح، إلا أنه بعد البحث تبين أن معمر بن راشد - وهو ثقة - قد شذ في هذا الحديث فقوله : « إنما اصطدته لك » ، وقوله : « ولم يأكل منه حين أخبرته أنني اصطدته له » . جملتان شاذتان شذ بهما معمر بن راشد عن بقية الرواة .

قال ابن خزيمة : « هذه الزيادة : « إنما اصطدته لك » ، وقوله : « ولم يأكل منه حين أخبرته أنني اصطدته لك » ، لا أعلم أحداً ذكره في خبر أبي قتادة غير معمر في هذا الإسناد ، فإن صحت هذه اللفظة فيشبهه أن يكون ρ أكل من لحم ذلك الحمار قبل

[أن]<sup>(11)</sup> يعلمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله، فلما أعلمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله امتنع من أكله بعد إعلامه إياه أنه اصطاده من أجله ؛ لأنه قد ثبت عنه ρ أنه قد أكل من لحم ذلك الحمار<sup>(12)</sup> .

هكذا جزم الحافظ ابن خزيمة بتفرد معمر بن راشد بهاتين اللفظتين ، وهو مصيب في هذا ، إلا أنه لا داعي للتأويل الأخير لجزمنا بعدم صحة هاتين اللفظتين - كما سيأتي التدليل عليه - .

<sup>(10)</sup> رواه عن معمر عبد الرزاق في مصنفه ( 8337 ) ، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في المسند 304/5 ، وابن ماجه ( 3093 ) ، وابن خزيمة ( 2642 ) ، والدارقطني في السنن 291/2 ، والبيهقي في السنن الكبرى 190/5 .

<sup>(11)</sup> زيادة مني يقتضيها السياق .

<sup>(12)</sup> صحيح ابن خزيمة 181/4 عقيب ( 2642 ) ، قال ابن حجر - معلقاً على كلام ابن خزيمة في أن رسول الله ﷺ أكل من اللحم قبل علمه بأنه قد صيد له : « فيه نظر ؛ لأنه لو كان حراماً ما أقر النبي ﷺ على الأكل منه إلى أن أعلمه أبو قتادة بأنه صاده لأجله » فتح الباري 30/4 ، وانظر : التلخيص الحبير 297/2 ط شعبان ، 588-587/2 ط العلمية .

وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري<sup>(13)</sup> - شيخ الدارقطني - : « قوله : " اصطدته لك " ، وقوله : " ولم يأكل منه " ، لا أعلم أحداً ذكره في هذا الحديث غير معمر »<sup>(14)</sup> .

وقال البيهقي: « هذه لفظة غريبة لم نكتبها إلا من هذا الوجه ، وقد روينا عن أبي حازم بن دينار ، عن عبد الله بن أبي قتادة في هذا الحديث أن النبي ﷺ أكل منها ، وتلك الرواية أودعها صاحبها الصحيح<sup>(15)</sup> كتابيهما دون رواية معمر وإن كان الإسنادان صحيحين »<sup>(16)</sup> .

وقال ابن حزم : « لا يخلو العمل في هذا من ثلاثة أوجه . إما أن تغلب رواية الجماعة<sup>(17)</sup> على رواية معمر لا سيما وفيهم من يذكر سماع يحيى من أبي قتادة<sup>(18)</sup> ، ولم يذكر معمر ، أو تسقط رواية يحيى بن أبي كثير جملة ؛ لأنه اضطرب عليه<sup>(19)</sup> ، ويؤخذ برواية أبي حازم وأبي محمد وابن موهب الذين لم يضطرب عليهم ؛ لأنه لا يشك ذو حسن أن إحدى الروایتين وهم ، إذ لا يجوز أن تصح الرواية في أنه عليه السلام أكل

<sup>(13)</sup> هو : الإمام الحافظ ، أبو بكر : عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل النيسابوري ، صاحب التصانيف المتقنة منها " زيادات كتاب المزني " ، مات سنة (324 هـ) .

المنتظم 287-286/6 ، وسير أعلام النبلاء 65/15 ، ومرآة الجنان 217/2 .

<sup>(14)</sup> سنن الدارقطني 291/2 ، وهو في سنن البيهقي 190/5 إذ إنه أخرجه من طريق الدارقطني .

<sup>(15)</sup> يعني : الإمام البخاري والإمام مسلم ، وكتباهما الصحيحان أصح الكتب بعد كتاب الله ، والرواية التي أشار إليها البيهقي سيأتي تفصيلها .

<sup>(16)</sup> السنن الكبرى 190/5 ، ومعلوم أنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن ولا من ضعف الإسناد ضعف المتن ، انظر : نصب الرأية 347/1 .

<sup>(17)</sup> وهذا هو الذي نرجحه ؛ لأن الجماعة أولى بالحفظ .

<sup>(18)</sup> وإنما قال هذا ابن حزم ؛ لأن يحيى مدلس ، والمدلس لا يقبل حديثه إلا بالتصريح ، والرواية التي أشار إليها

ابن حزم ، هي رواية هشام الدستوائي ، عن يحيى عند مسلم 15/4(1196)(59) ، ورواية معاوية بن سلام ، عن يحيى عند مسلم 16/4(1196)(62) .

<sup>(19)</sup> وهذا بعيد ؛ لأن شرط الاضطراب استواء الوجوه وعدم إمكان الترجيح ، وهنا لم تستو الوجوه ؛ لانفراد واحد أمام الجماعة ، والترجيح هنا ممكن فرواية معمر شاذة ، ورواية الجماعة محفوظة .

منه ، وتصح الرواية في أنه عليه السلام لم يأكل منه ، وهي قصة واحدة في وقت واحد في مكان واحد في صيد واحد » (20) .

وسأشرح الآن شذوذ رواية معمر ، فأقول :

خالف معمر رواية الجمع عن يحيى ، فقد رواه هشام الدستوائي (21) - وهو ثقة ثبت (22) - ، وعلي بن المبارك (23) - وهو ثقة (24) - ، ومعاوية بن سلام (25) - وهو ثقة (26) - ، وشيبان بن عبد الرحمان (27) - وهو ثقة (28) - ، فهؤلاء أربعتهم رووه عن يحيى بن أبي كثير ، ولم يذكرها هاتين اللفظتين .

كما أن الحديث ورد من طريق عبد الله بن أبي قتادة من غير طريق يحيى بن أبي كثير ، ولم تذكر فيه اللفظتان مما يؤكد ذلك شذوذ رواية معمر بتلك الزيادة ؛ فَقَدْ رَوَاهُ عثمان بن عبد الله بن موهب (29) - وَهُوَ ثَقَّةٌ (30) - ، وأبو حازم سلمة بن دينار (31)

---

(20) الخلى 253/7 .

(21) عند أحمد 301/5 ، والدارمي (1833) ، والبخاري 14/3 (1821) ، ومسلم 15/4 (1196) (59) ، والنسائي 185/5 ، وفي الكبرى ( 3807 ) ، وأبي عوانة كما في إتحاف المهرة 136/4 (4057) ، والبيهقي 188/5 .

(22) التقريب ( 7299 ) .

(23) عند البخاري 15/3 (1822) و 156/5 (4149) ، وأبي عوانة كما في إتحاف المهرة 136/4 (4057) .

(24) التقريب ( 4787 ) .

(25) عند مسلم 16/4 (1196) (62) ، والنسائي 186/5 وفي الكبرى ( 3808 ) ، وأبي عوانة كما في إتحاف المهرة 136/4 (4057) ، والطبراني في مسند الشاميين ( 2855 ) ، والبيهقي 178/5 .

(26) التقريب ( 6761 ) .

(27) عند أبي عوانة كما في إتحاف المهرة 136/4 (4057) .

(28) التقريب ( 2833 ) .

(29) عند أحمد 302/5 ، والدارمي ( 1834 ) ، والبخاري 16/3 (1824) ، ومسلم 16/4 (1196) (60) و (61) ، والنسائي 186/5 وفي الكبرى ( 3809 ) ، وابن الجارود ( 435 ) ، وابن خزيمة ( 2635 ) ( 2636 ) ، وأبي عوانة كما في إتحاف المهرة 136/4 (4057) ، والطحاوي في

- وَهُوَ ثَقَّةٌ <sup>(32)</sup> - ، وعبد العزيز بن ربيع <sup>(33)</sup> - وَهُوَ ثَقَّةٌ <sup>(34)</sup> - ، وصالح بن أبي حسان <sup>(35)</sup> - وهو صدوق <sup>(36)</sup> - ؛ فهؤلاء أربعتهم رووه عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، ولم يذكروا هاتين اللفظتين ، كما أن هذا الحديث روي من طرق أخرى عن أبي قتادة ، وليس فيه هاتان اللفظتان : فقد رواه نافع مولى أبي قتادة <sup>(37)</sup> - وهو ثَقَّةٌ <sup>(38)</sup> - ، وعطاء

---

شرح المعاني 173/2 ، والبيهقي 189/5 ، وابن عبد البر في التمهيد 156/21 ، وفي الاستدكار ( 16369 ) .

<sup>(30)</sup> التقريب ( 4491 ) .

<sup>(31)</sup> عند البخاري 202/3(2570) و 34/4(2854) و 95/7(5406)(5407) ، ومسلم 17/4(1196)(63) ، والنسائي 205/7 وفي الكبرى ( 4857 ) ، وابن خزيمة ( 2643 ) ، وأبي عوانة كما في إتحاف المهرة 136/4 ، وابن حبان ( 3977 ) ، والبيهقي 188/5 .

<sup>(32)</sup> التقريب ( 2489 ) .

<sup>(33)</sup> عند أحمد 305/5 ، ومسلم 17/4(1196)(64) ، وأبي عوانة كما في إتحاف المهرة 136/4 ، وابن حبان ( 3966 ) و ( 3974 ) ، والبيهقي 189/5-190 و 322/9 .

<sup>(34)</sup> التقريب ( 4095 ) .

<sup>(35)</sup> عند أحمد 307/5 ، وأبي عوانة كما في إتحاف المهرة 136/4 .

<sup>(36)</sup> التقريب ( 2850 ) .

<sup>(37)</sup> عند مالك في الموطأ ( 443 ) برواية محمد بن الحسن الشيباني و ( 426 ) برواية عبد الرحمان بن القاسم و ( 570 ) برواية سويد بن سعيد و ( 1136 ) برواية أبي مصعب الزهري و ( 1005 ) برواية يحيى الليثي ) ، والشافعي في المسند ( 907 ) بتحقيقنا ، وعبد الرزاق ( 8338 ) ، والحميدي ( 424 ) ، وأحمد 296/5 و 301 و 306 و 308 ، والبخاري 15/3(1823) و 49/4(2914) و 115/7(5490) و ( 5492 ) ، ومسلم 14/4(1196)(56) و 15/4(1196)(57) ، وأبي داود ( 1852 ) ، والترمذي ( 847 ) ، والنسائي 182/5 ، وفي الكبرى ( 3798 ) ، وأبي عوانة كما في إتحاف المهرة 164/4 ، والطحاوي في شرح المعاني 173/2 ، وابن حبان ( 3975 ) ، والبيهقي 187/5 ، والخطيب في الفقيه والمتفقه 224/1-225 ، والبغوي في شرح السنة ( 1988 ) ، وفي التفسير ، له 85/2-86(830) .

<sup>(38)</sup> هو نافع بن عباس ، بموحدة ومهملة ، أو تحتانية ومعجمة : عياش ، أبو محمد الأقرع المدني ، مولى أبي قتادة ، قيل له ذلك للزومه إياه ، وكان مولى عقيلة الغفارية : ثقة . تهذيب الكمال 308/7 ( 6956 ) ، والكاشف 314/2 ( 5780 ) ، والتقريب : ( 7074 ) .

بن يسار<sup>(39)</sup> - وهو ثقة<sup>(40)</sup> - ، ومعبد بن كعب بن مالك<sup>(41)</sup> - وهو ثقة<sup>(42)</sup> - ، وأبو صالح مولى التوأمة<sup>(43)</sup> - وهو مقبول<sup>(44)</sup> - فهؤلاء أربعتهم روه دون ذكر اللفظتين اللتين ذكرهما معمر ، وهذه الفردية الشديدة مع المخالفة تؤكد شذوذ رواية معمر لعدم وجودها عند أحدٍ من أهل الطبقات الثلاث .  
والذي يبدو لي أن السبب في شذوذ رواية معمر بن راشد دخول حديث في حديث آخر ؛ فلعله توهم بما رواه هو عن الزهري، عن عروة، عن يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب، عن أبيه أنه اعتمر مع عثمان في ركب ، فأهدي له طائر ، فأمرهم بأكله ، وأبي أن يأكل ، فقال له عمرو بن العاص : أناكل مما لست منه أكلاً ، فقال : إني لست في ذاك مثله ، إنما اصطيد لي وأميت باسمي<sup>(45)</sup> .

<sup>(39)</sup> عند مالك في الموطأ ( 173 ) برواية عبد الرحمان بن القاسم و ( 571 ) برواية سويد بن سعيد و(1137) برواية أبي مصعب الزهري و (1007) برواية يحيى الليثي ، والشافعي في المسند ( 908 ) بتحقيقنا ، وعبد الرزاق ( 8350 ) ، وأحمد 301/5 ، والبخاري 202/3(2570) و 2914/4 و 96/7 عقيب ( 5407 ) و ( 5491)115/7 ، ومسلم 15/4(1196)(58) ، والترمذي ( 848 ) ، وأبي عوانة كما في إتحاف المهرة 148/4 ، والطحاوي في شرح المعاني 173/2-174 ، والبيهقي 187/5 ، والبغوي عقيب ( 1988 ) .

<sup>(40)</sup> التقريب ( 4605 ) .

<sup>(41)</sup> عند أحمد 306/5 .

<sup>(42)</sup> قال العجلي : « مدني تابعي ثقة » ، ثقاته : 285/2 (1753) . وذكره ابن حبان في ثقاته 432/5 ، وروى له الإمام البخاري والإمام مسلم ، انظر : تهذيب الكمال 166/7 .

<sup>(43)</sup> عند البخاري 115/7(5492) ، وأبي عوانة كما في إتحاف المهرة 164/4 .

<sup>(44)</sup> التقريب ( 7091 ) يعني مقبول حيث يتابع ، وقد تويع ، ورواية الإمام البخاري عنه متابعة ، فقد ساقه مقروناً : « عن نافع مولى أبي قتادة ، وأبي صالح مولى التوأمة ، قال : سمعت أبا قتادة » .

<sup>(45)</sup> هذه الرواية : أخرجهما الدارقطني 292/2 ، وأخرجها مالك في الموطأ ( 417 ) برواية محمد بن الحسن الشيباني و (577) برواية سويد بن سعيد و ( 1147 ) برواية أبي مصعب الزهري و ( 1016 ) برواية يحيى الليثي ، والشافعي في المسند ( 909 ) بتحقيقنا ، والبيهقي 191/5 من طريق عبد الله بن أبي بكر ، عن عبد الله بن عامر ، قال : رأيت عثمان بن عفان بالعرج ، وهو مُحْرِمٌ ، في يوم صائف ، قد غطى وجهه بقطيفة أرجوان ، ثم أتى بلحم صيد ، فقال لأصحابه : كلوا . فقالوا : أو لا تأكل أنت ؟ فقال : إني لست كهيتكم ، إنما صيد من أجلي .

فرما اشتبه عليه هذا الحديث بالحديث السابق ، والله أعلم .

الدكتور ماهر ياسين الفحل

العراق الأنبار الرمادي ص ب 735

[al-rahman@uruklink.net](mailto:al-rahman@uruklink.net)